العدد (2151) السنة الثامنة - الأحد (5) حزيران 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

على هامش الصراحة

## مقاييس حلاقة الرأس للصحافة !!

إحسان شمران الياسري

في سبعينات القرن الماضي، قاد السيد خير الله طلفاح حملة للرقابة على شعر الرجال، وكانت الشرطة مخولة باعتقال الرجال واقتيادهم الى مراكز الشرطة او الحلاقين، حيث يتم حلق رؤوسهم (صفر) ومن ثم يُطلق سراحهم. وقد جاءت هذه الحملة في أعقاب انتشار ظاهرة ما أطلق عليه (الخَنافس) حيث أصبح الشعر طويلاً والزلف عشرة سنتمات.

وقد بالغ رجال الشرطة في تنفيذ القرار فاقتادوا رجالاً من غير (الخنافس)، وكان احدهم الأستاذ (جعفر ياسين) وهو مثقف وصحفي معروف.

وقد أثار هذا الإجراء استهجان الأوساط الثقافية والصحفية دون أن تكون هناك قابلية للتنديد بالإجراء أو النظام كما نفعل اليوم فَنَسُب النظام بمناسبة وبدونها.

ويبدو إن الأستاذ جعفر ياسين ذهب من تحت (موس الحلاق) الى الصحيفة مباشرة، وأذكر أنها كانت صحيفة (التآخي) الغراء او (الراصد). فكتب مقالاً منفعلا وصف فيه عملية الاعتقال، حيث كان قادماً من السليمانية واعتقلته الشرطة في كراج النهضة.

وهكذا ظهر مقال الأستاذ جعفر ياسين مدوياً في اليوم التالي..

وقد كتب الراحل (شمران الياسري) مقالاً في عموده اليومي بما يعني (إذا كان في حلق شعر رأسي خلاص للأمة، فيا مقصات الحلاقين خذيني). ونشر صورته، في إشارة الى إن شعره مناسب وغير خاضع لضوابط الحاج طلفاح، ومع ذلك فقد يخضع لـ (مقص الرقيب).

أقول هذا، وأستعيد ذلك الإرهاب الهمجي، وأنا أتابع بقلق شديد الحملة الشرسة التي تقودها شخصيات مهمة جداً في الدولة ضد الصحافة والصحفيين، ومنهم صحفيو صحيفة المدى.. والمطالبات المالية الكبيرة التي تمثل (حجم الاذى والضرر) الذي أصاب هؤلاء الرجال من قادة بلدنا بسبب المصارحة التي تعرضها الصحافة، فتقول لهم إنكم مسؤولون عن حياتنا وحاضرنا ومستقبلنا، فيما هم يرون غير هذا، ويعتقدون إن وظيفتهم اكبر من خدمة الامة وأرفع من أن يقال لهم إنكم خدام الشعب.

ولهذا، وتأسياً بما فعله الراحل (أبو كاطع)، سأعلن هنا إنني مع الحكومة ومع كبار المسؤولين، وحتى لو زاغ قلمي او بصري، فأشار من بعيد او قريب الى تقصير أو عيب او فساد او ضرر بالأمة، فأنا أعني عكسه تماماً، فما أكتبه عن تقصير أقصد إن الخير واجد، واذا قلت شيئاً عن عيب هنا او هناك، فأنا أقصد إن (الهور مرك والزور خواشيك) واذا اشرت (لا سمح الله) للفساد، فأنا أقصد الصلاح.

إن البراءة من النقد ستكون، عند الأقلام الحرة، أمضى من النقد ذاته في عين التأريخ، وسوف نقود حملة لجمع (١٥٠) مليون دينار التي طالب بها أحد قادة بلادنا، كتعويض من صحيفة المدى، خصوصاً وإن الأستاذ علي حسين، الذي يخلق المشاكل للمدى بعموده الثامن، لا يتوفر على (١٥٠) ديناراً حتى لو بعنا مكتبته وأقلامه ودفاتره، إلا إن المشكلة في (ضميره) الذي لم يُعرض للبيع حتى الساعة.

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

### في ذكرى نكسة الخامس من حزيران

# مـــن المـــســـؤول عـــنـــهـــا؟

حسين علي الحمداني

**بعد أكثر من أربعة عقود على حرب الأيام الستة التي تركت آثاراً سلبية كبيرة ليس على مسارات القضية الفلسطينية فقط بل على مجمل مناحي الحياة في الوطن العربي الذي كان يعيش شبابه ومثقفوه نشوة كبيرة بفعل الشعارات الإيديولوجية التي كانت مرفوعة في تلك المرحلة والتي ساهمت بصناعة رأي عام يتناغم مع قضايا الأمة بشكل كبير جداً.**

وما بين الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ واليوم حقبة طويلة ، شهدت أحداثاً كثيرة وكبيرة ،ومسارات متعددة للقضية الفلسطينية التي استخدمها بعض الحكام العرب للقفز إلى كراسي الحكم وإذا بهم يتخلون عنها في اللحظة التي حققوا فيها غاياتهم . وقرأنا كثيراً عن أسباب النكسة أو الهزيمة أو أية تسمية أخرى أطلقها الكتاب والمنظرون من قوميين ويساريين وعلمانيين ، ولكن جميع هؤلاء لم يلامسوا الحقيقة الجوهرية لهزيمة النظام السياسي العربي في حرب حزيران ١٩٦٧ ، لم يجرؤ أحدٌ أن يقول بأن القادة العرب آنذاك صنعوا الهزيمة بأيديهم ومنحوا الشعوب النكبة ، هذه الشعوب التي عادة ما تدفع فاتورة أخطاء الحكام لكنها في حزيران ٦٧ دفعت فواتير متراكمة ومضاعفة لأخطاء مقصودة كانت تهدف إلى قتل الروح في الشارع العربي ، هذا الشارع الذي صدّق ما روجته وسائل الإعلام العربية آنذاك عبر ترديدها البيانات العسكرية الوهمية والتي لو تم إحصاء عدد الطائرات الإسرائيلية التي أسقطت بنيران القوات العربية لوجدنا بأن إسرائيل فقدت غطاءها الجوي ، ولكن حقيقة النكبة تكمن ليس في الهزيمة العسكرية فقط ، بل في كمية الخداع الرسمي للأنظمة العربية لشعوبها وتزويرها الحقائق إلى درجة الصدمة التي تركت آثارها واضحة في ملامح الفرد العربي وتصرفاته .

والغريب أن القادة العرب اعتبروا حرب ٦٧ مباغتة لهم ، رغم إن الأسابيع التي سبقت وقوع الحرب كانت حرباً هي الأخرى من خلال المناوشات العسكرية بين إسرائيل والعرب سواء في الجبهة السورية أو المصرية أو حتى الأردنية ، وبالتالي فإن مقومات الحرب قائمة وبوادرها موجودة طوال الشهور الأول من عام ١٩٦٧، إذ كانت الجبهة السورية مع إسرائيل مشتعلة بنيران متقطعة بين الجانبين وكانت المدفعية السورية مستمرة بقصف المواقع الإسرائيلية، بسبب الاشتباكات المدفعية بين الجانبين وتسلل وحدات من المهاجمين الفلسطينيين إلى داخل إسرائيل حيث كانت تنطلق عمليات فدائية من سوريا إلى داخل إسرائيل ونفذت الكثير من العمليات الفدائية في هذه الفترة داخل الأراضي المحتلة وتسلل وحدات كوماندوز إسرائيلية إلى داخل سوريا ما بلور اتجاهاً عاماً داخل إسرائيل يميل للتصعيد العسكري مع سوريا، نابعاً من شكاوى المستوطنات الإسرائيلية على الحدود بسبب القصف السوري دفعت باتجاه التصعيد بصورة أكبر. وفي يوم ٥ نيسان أعلن الكنيست: إن إسرائيل قررت أن ترد بالطريقة التي تراها ملائمة على سوريا ، وبالفعل في ٧ نيسان ١٩٦٧ أسقطت إسرائيل ٦ طائرات سورية من طراز ميغ ٢١.

بعد هذا التصعيد كانت التوقعات تقريبا على كل الصعد تشير إلى الحرب ستنشب بين سوريا وإسرائيل لا محالة، لهذا لم تكن هنالك ثمة مباغتة أو مفاجأة تعلق عليها أسباب النكسة . مع كل هذه البوادر الحربية وجدنا بأن العرب لم يكونوا على قدر مسؤوليتهم في المواجهة واتضح هذا جلياً من حجم الخسائر الكبيرة التي منيت بها الجيوش العربية في مصر وسوريا ، فمن خلال ٤٩٢ غارة شنها سلاح الجو الإسرائيلي على مصر ، دمرت فيها ٢٥ مطاراً حربياً وما لا يقل عن ٨٥٪ من طائرات مصر وهي جاثمة على الأرض.

وحول خسائر مصر العسكرية، نقل أمين هويدي عن الفريق الأول محمد فوزي أن الخسائر بأعداد قوة الطيارين كانت ٤٪ و١٧٪ من القوات البرية، وكانت الخسائر في المعدات ٨٥٪ في القوات البرية، وكانت خسائر القوات الجوية من القاذفات الثقيلة أو الخفيفة ١٠٠٪، و٨٧٪ من المقاتلات القاذفة ، وكان عدد القتلى والمفقودين والأسرى هو ١٣٦٠٠، عاد منهم ٣٧٩٩ أسيرا من بينهم ٤٨١ ضابطا و٣٨ مدنيا والباقي جنود، واتضح بعد المعركة أن عدد الدبابات مئتا دبابة تقريبا دمر منها ١٢ دبابة وقتل ٦٠ فردا وتركت ١٨٨ دبابة للعدو ، وفي سوريا كانت الخسائر أقل بحدود ٣٢ طائرة و٥٠٠ قتيل ، وفي الجانب الأردني كانت الخسائر البشرية أكثر من ستة آلاف ، والمادية ٢٧ طائرة بين مقاتلة ومروحية .

لكن لعل من أسوأ نتائج الحرب احتلال كل من قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء وهضبة الجولان، وتحطم معنويات الجيوش العربية وأسلحتها،ونزع الثقة بين الحكام العرب وشعوبهم التي ضللوها بالمعلومات والبيانات الكاذبة،وكرست النكسة الصورة المترسخة عن الجيش الإسرائيلي بأنه الجيش الذي لا يقهر وذلك لسببين: الأول توالي الهزائم العربية منذ عام ١٩٤٨ والثاني التفوق الإسرائيلي وقدراته وتجهيزه واستخباراته.

لكن القوميين العرب أسموها النكسة لتخفيف وطأتها على النفوس، كما أن بعضهم أعلن انتصار العرب في الحرب لان إسرائيل لم تستطع القضاء على "الأنظمة التقدمية" في سوريا ومصر. وإثر النكسة خبت جذوة القومية العربية وتحطمت صورة زعيم القومية العربية الذي سيلقي إسرائيل في البحر كما كان يروج من قبل .

وخلاصة القول شكلت تلك الحرب ، بكل ما أفرزته من نتائج عسكرية وسياسية واقتصادية وثقافية وجيواستراتيجية، تحولاً خطيراً في مجرى الصراع العربي الإسرائيلي لما نتج عنها من خلل واضح وخطير في توازن القوى بين العرب وإسرائيل. وقدً ترتب على قضية فلسطين بفعل نتائج تلك الحرب أن تعود مرة أخرى إلى الأمم المتحدة بشكل مفاجئ وجديد، لتخضع في إطار المنظمة الدولية، إلى مناقشات وصراع وتكتلات والى مشاريع قرارات وأخرىً مضادةً متواترةً ومتلاحقة أدت بالنتيجة إلى صدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ في ٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٧ والذي تضمن مبادئ حل سلمي لها،والجانب الآخر تمثل في حجم الإحباط الذي أصاب الشباب العربي الذي كان ينتظر من ( قادة العرب ) أن يصلوا في القدس وفق الشعارات التي كانت مرفوعة قبل الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ ، وثالثاً بأن نتائج هذه الحرب كانت السبب الرئيسي بعد عقدين من الزمن من أن ينخرط العرب في مفاوضات من أجل استرداد ما فقدوه في حرب الأيام الستة .

# هـــل يـشـهـد المـسـتـقـبـل غـيـاب الـقـوميـات الـتـعـدديـة؟

أوس عز الدين عباس

**تغيرات هائلة يمر بها العالم الآن ، وازدياد في الحراك السكاني على المستوى الأفقي ، واختلاط الأعراق واللغات والأديان والعقائد والثقافات ، كل هذا وذاك نتيجة للهجرات البشرية الضخمة التي لم تعد تعترف بالحدود الفاصلة بين الدول ، وقد حدث توغل سريع جداً في مختلف جوانب الحياة وهدم الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة الآن بين مختلف الشعوب ، والتقدم العلمي والتكنولوجي في جميع المجالات ، وتطور وسائل وأساليب الاتصال الحديثة نتيجة للثورة الإلكترونية العارمة وما ترتب عليها من تدفق المعلومات ، وسهولة التعرف على أحداث العالم وتقارب الأفكار وامتزاج الثقافات ، وهذه كلها ساعدت على اتساع نظرة الإنسان المعاصر إلى نفسه وإلى وضعه في العالم ككل ، بحيث بات يشعر بأنه جزء مهم من هذا العالم الواسع والفسيح والمتنوع ، وليس مجرد مواطن بسيط يعيش ويحيا في مجتمع له مساحته الجغرافية الضيقة المحدودة ، إذا ماقيست بالنسبة إلى ضخامة حجم المجتمع الكوكبي المترامي الأطراف والشديد التعقد .**

وقد أدى ذلك كله في الكثير من الأحيان وخاصة في الدول الغربية المتقدمة إلى تراجع الشعور بانتماء الفرد إلى تلك الرقعة الجغرافية المحددة التي يشغلها شعب معين له نظمه وتقاليده وقيمه وتاريخه وتراثه وحكومته وقوانينه التي تميزه عن غيره من الكيانات المماثلة له ، والتي تعطيه هويته السياسية وذاتيته الثقافية والاجتماعية ، والتي تؤلف الركيزة الأساسية لقيام مايطلق عليه باسم الدولة أو (( الأمة )) .

ويبدو إن هذا الوضع الجديد أصبح الآن من أهم الموضوعات التي تشغل بال الكثير من المفكرين في العالم الغربي ، باعتباره أحد الملامح الأساسية المميزة للقرن الحادي والعشرين ، وإن كان يثير في الوقت نفسه كثيرا من الجدل حول النتائج التي ستترتب عليه مستقبلا ، نظرا لتعارضه الشديد مع ما اعتاد عليه المجتمع البشري منذ ظهور مفهوم الوطنية والقومية وقيام الدولة (( الأمة )) وتنظيم العلاقات الإنسانية والسياسية وفق هذا المفهوم التنظيمي .

وقد ساعد على قيام هذا الوضع الجديد حالة التشوش والاضطراب والبلبلة وعدم الوضوح وازدياد كثافة التناقضات الاجتماعية التي يعانيها المجتمع الإنساني المعاصر في العقود القليلة الماضية وتفاقم حدة هذه التناقضات ، بالرغم من جميع المزاعم التي تهدف إلى ردم الفجوة الثقافية والاقتصادية والسياسية بين جميع شعوب العالم ، وتوفير الحد الأدنى من التجانس البشري وعلى جميع المستويات ، إذ يقابل ذلك في الوقت نفسه ازدياد الميل لدى الكثير من هذه الشعوب وكذلك إلى التمايز ، بل وإلى التباعد السياسي والاجتماعي والثقافي عن التأثيرات الخارجية ، وظهور نزعات إقليمية ومحلية تعكس الرغبة في الانفصال والاستقلال تأكيدا للهوية الخاصة بها .

فثمة إذن نوع من الازدواجية الواضحة والمتمثلة في محاولة التقريب والتجميع والتنسيق القائمة على ترسيخ التجانس وإزالة الفوارق بين الشعوب والثقافات من ناحية ، وازدياد النزوع نحو الاتجاهات الانفصالية وظهور الأيديولوجيات الوطنية والقومية وارتفاع الشعارات الدينية وتأجج النعرات الطائفية من الناحية الثانية ، مما يجعل صورة المستقبل مبهمة في الكثير من الأحيان ، ولكن هذه التناقضات لم تمنع حتى الفرد العادي في مجتمعنا المعاصر من الشعور بقوة ارتباطه بغيره من البشر خارج حدود مجتمعه الجغرافي ، ومشاركته الآخرين البعيدين عنه مكانياً في كثير من جوانب وعناصر وملامح الحياة المعاصرة والمعقدة ، وتعاطفه مع أفكارهم وآمالهم ومستقبلهم بدرجة لم تكن معهودة من قبل ، دون أن يؤدي ذلك إلى التنكر بالضرورة للأصول الدينية واللغوية الخاصة به.

وقد رأى الكثيرون من المفكرين في الخارج في هذه التغييرات دليلا واضحاً على تراجع مفهوم الدولة (( الأمة )) ، وضعف الدور الذي تلعبه في حياة الفرد المعاصر ، وإن دورها يكاد يكون محصوراً في بعض الجوانب التقنية فحسب ، وإن كل ما يمكن أن تقوم به الدولة في الوقت الحالي هو أن تقوم بوظيفة المؤسسة التكنوقراطية ، وأن تقنع بتقديم الخدمات الأساسية وتوفير البنية التحتية في المجتمع ، دون أن تطمع في استيعاب الأمة التي لم يعد لها – في الأغلب- توجهات أو مصالح أو مطالب موحدة ، نتيجة لتأثيرات التيارات الجديدة والتي ظهرت في الوقت الأخير بشكل غير طبيعي والتفاوتات الصارخة في مطالب الشعوب ، وإن الوقت قد حان الآن للتفكير في قيام نظام تتعدى حدوده الدولة الجغرافية ويستطيع التجاوب مع الظروف الجديدة الناجمة عن الهجرات الكثيفة ، والتي تعانيها معظم دول العالم سواء من جراء النزوح الكثيف إلى الخارج ، والذي يوصفه البعض بأنه لون جديد من الشتات ، أو من جراء كثرة أعداد الوافدين إليها من الخارج ، طلبا للإقامة والعمل وما قد ينشأ عن ذلك من اضطرابات ومصادمات بين هؤلاء الوافدين من ثقافات مختلفة وبين السكان الأصليين الذين يرفضون هذا الغزو البشري المكثف الذي يهدد طابعهم القومي الخاص .

فالظروف الحالية المعقدة تقتضي إذن وجود أشكال وألوان وأنواع جديدة من المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية والسياسية تتجاوز إمكاناتها وقدراتها حدود الدولة (( الأمة )) الحديثة ، وتعمل على توطيد وترسيخ مفهوم ما بعد القومية ،لكي تحل محلها النزعات الوطنية والقومية التي تقوم على التعصب الديني ، وتكون بذلك مصدرا للصراع مع الآخر ، كما هو مشاهد الآن في العلاقات المتوترة بين أغلب الدول وخاصة في دول العالم الثالث ، ويعترف المفكرون المؤيدون لهذا الاتجاه الجديد من نوعه بأنه سوف يواجه بمقاومة عنيفة جدا كنتيجة منطقية وطبيعية ومشروعية للرغبة في الاحتفاظ بالهويات الثقافية والاستقلال السياسي للشعوب المختلفة والتي تعتز بانتماءاتها القومية والوطنية ، ولكن هذه المقاومة لن تصمد طويلا أمام متطلبات المستقبل المتغيرة ، بل إن البعض من هؤلاء المفكرين يذهبون إلى حد القول بأنه لم يعد في العالم الآن من يريد الاستقلال تماما ، لأن العصر الحالي هو عصر التكتلات الكبرى ، وإن التغني بالاستقلال والسيادة الوطنية أصبح من مخلفات الماضي الذي عفا عليه الزمن ، وإنه خلال العقود القليلة القادمة سوف يشهد العالم قيام نظام ((هجيني)) جديد ناشئ عن تداخل الأعراق واللغات والديانات المختلفة والمصالح الكثيرة ، نتيجة لموجات الهجرات البشرية الضخمة على مستوى العالم أجمع وازدياد تأثير اتجاهات التيارات الجديدة العارمة وإتاحة المزيد من الفرص للتعرف على الآخرين واحترام ثقافاتهم المختلفة والمتنوعة ، مما يؤدي – في آخر الأمر- إلى قبول هؤلاء الآخرين وتهذيب حدة النزعات الوطنية والقومية والتي تثير الشكوك والكراهية والصراعات المتبادلة ، وقد شهدت العقود الأخيرة تراجعاً ملحوظاً في الأيدولوجيات القومية والوطنية بكل ما تحمله من دعوات للتمييز والتعصب والتفرقة بين الأنا والآخر ، وهو ما يظهر بوضوح الآن في دول أوروبا متمثلاً في الاتحاد الأوروبي الذي يهدف إلى إزالة جميع مظاهر التمييز بين الهويات السياسية وترسيخ مفهوم ما بعد القومية وإن لم يفلح في ذلك تماما .

ويعتبر الاتحاد الأوروبي في نظر الكثيرين بمنزلة رؤية جديدة لعالم المستقبل المشرق ، وتحدياً لنظام الدولة (( الأمة )) ، ومثالاً لما سيكون عليه الوضع في عصر ما بعد القومية ، ونموذجاً يمكن تطبيقه في مناطق أخرى من العالم ، بالرغم من كل ما يلقاه من انتقادات واعتراضات من جانب المتحمسين لفكرة القومية ، وخاصة في دول العالم الثالث والدول التي خضعت للاستعمار ولم تعرف طعم الاستقلال إلا منذ عهد قريب نسبيا ، فالاتحاد الأوروبي كنموذج لكيانات ما بعد القومية يتسامى عن مشاعر الكراهية المتوارثة والمتأصلة الكامنة وراء نشأة وقيام القوميات بأشكالها المختلفة والمتعددة ، والتي كبلت الناس بأوهام ونعرات التاريخ وأساطيره وربطتهم بالماضي بدلا من أن ينظروا إلى المستقبل المشرق ، فالنزعات والحركات القومية هذه كلها عامل من عوامل الجمود والتخلف ، ولذلك يعتبرها البعض في أغلب المجتمعات الغربية بأنها ((قوة ظلامية)) لا يمكن التنبؤ بنتائجها، وتشكل تهديدا للحياة الحضرية الحديثة ، بل إن هناك من يذهب إلى أبعد من ذلك فيراها نتاجاً شيطانياً للعالم الثالث يرفضه الغرب المتقدم ، وإن كان يقف أمامه عاجزا لا يستطيع القضاء عليه تاركا لتطورات المستقبل أن تقوم بهذه المهمة ، وينسى الغرب في كل ذلك حقائق التاريخ التي تقول إن مفهوم القومية هو نتاج التراث الغربي في القرن التاسع عشر، وقيام القوميات بأشكالها المختلفة ، والتي تجعل ما بعد القومية مرحلة نهاية وجود الدولة ((الأمة))، إذ إن المفروض في رأي البعض من المفكرين والعلماء إنه لن توجد في عصر ما بعد القومية (( والذي بدأت بشائره تظهر بقوة لنا عند قيام الاتحاد الأوروبي )) حكومات تتولى صياغة وفرض قوانين خاصة بأي مجتمع على حدة ، دون أن يؤخذ في الاعتبار مصالح ومتطلبات المجتمعات الأخرى المشاركة في الكيان الجديد ، بل والأغلب أن تنتقل هذه المهمة إلى مؤسسات أخرى لها نظرة أوسع وأكثر شمولا ، كما إن الانتماء الوطني سوف يتحول إلى نوع من الترابط والولاء لهذا الكيان الذي يمثل الدول الأعضاء ، مع الاعتراف والاعتزاز – في الوقت نفسه- بالانتماءات الأصلية ، إلى أن يأتي الوقت الذي تذوب فيه تلك الخصوصيات .

والواضح إن الشعور هذا بضرورة التقبل والاعتراف بما بعد القوميات ومحاولة تنفيذها على أرض الواقع إنما جاء استجابة لضغوط بعض التطورات التي حدثت في تسعينيات القرن الماضي بوجه خاص ، مثل اشتداد وطأة تكنولوجيا المعلومات (( وخاصة بعد انتشار الإنترنيت )) كوسائل قللت من التأثيرات السلبية للفوارق الزمنية والمكانية بين الشعوب والثقافات المختلفة ، ثم بعد ذلك ظهور أمم ودول صغيرة وجديدة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ، والتي تعتز باستقلالها وهويتها الوطنية ، ولكنها تدرك مخاطر هيمنة التكتلات السياسية الكبيرة ، وازدياد الوعي بفاعلية التيارات الجديدة التي ظهرت مؤخرا بشكل غير معهود إليه بإيجابياتها وسلبياتها بالنسبة للكيانات الصغيرة ، ثم بعد ذلك ظهور مؤسسات عالمية ذات تأثير يتحدى الحدود الدولية ، كما هو الشأن بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي وغيرهما ، وكل هذا بالإضافة إلى التداخلات الدينية والثقافية الناجمة عن موجات الهجرة البشرية الضخمة والواقع الجديد المعقد ، والذي يتعين علينا الاعتراف به والتعامل معه .

وعلى أية حال ، فإن التغييرات السياسية والاقتصادية والثقافية تتضافر الآن بكل جهودها للقضاء – بقدر الإمكان- على النزعات الوطنية والقومية التي تعزز الانفصال والتمايز والعزلة ، ويكاد مفهوم القومية التقليدي يفقد جانبا كبيرا من مغزاه وسحره القديم ، وتعد الدولة (( الأمة )) في العالم الغربي خاصة من العناصر الأساسية في التماسك الاجتماعي ، وفي تحقيق درجة أعلى في التطور والرقي والتقدم التاريخي ، بحسب ما يقول العالم الأمريكي الكبير (( إريك هوبزبوم )) في كتابه القيم (( الوطنية والقومية )) ، والصادر في عام (( ١٩٩٠ )) ، وهذه -على أي حال- آراء وأحكام خلافية ، ولكنها خليقة بأن نعطيها نحن كل ما تستحقه من تفكير ، وكل ذلك في ضوء المتغيرات والخلافات والصراعات العنيفة والمدمرة التي يعانيها العالم العربي الآن ، بالرغم من كل عوامل التقارب والتماسك التي يتمتع بها ، والتي تفتقر إليها دول أوروبا الغربية .

والظاهر كما يقول عالم الأنثروبولوجيا الهندي الكبير ، والأمريكي الأصل (( أرجون أبادوراي )) : (( بأن الدولة (( الأمة )) القائمة على فكرة القومية تمر الآن بأزمة كبيرة جدا ، وإن عمليات الهجرة والتواصل على مستوى كوكب الأرض سوف تؤدي إلى انفصال واستقلال الهويات عن الأبعاد والعوامل المكانية الإقليمية والمحلية على حد سواء في عالم ينحو إلى التقارب ، بل والمزج الثقافي ، نتيجة لامتداد واتساع نطاق (( الشتات )) البشري والهجرات الجماعية وتدفق المهاجرين والنازحين ورؤوس الأموال والتكنولوجيات والأيديولوجيات المتضاربة )) ، وقد أخذ العالم المعاصر الآن يمد كل بصره وفكره إلى ماوراء حدود الدولة (( الأمة )) ، ويتصور إمكان وجود شكل جديد من السيادة والإقليمية ، وفي كل هذا سوف توفر الوسائط الإلكترونية بجميع أشكالها مصادر ثرية للخيال عن الذات وعن العالم ، وإذا كان (( بنديكت أندرسون )) يذهب إلى ما يسميه بـ (( رأسمالية الطباعة )) قد أدت إلى ظهور (( مجتمعات خيالية )) من البشر الذين لم يتقابلوا أبدا وجها لوجه ، وإن كان هذا هو أحد المتطلبات الأساسية والرئيسية اللازمة لقيام الدولة (( الأمة )) ، فإن (( الرأسمالية الإلكترونية )) – بحسب تعبيره- سوف تساعدنا على قيام صور وأشكال من العلاقات المختلفة ، وبالتالي هذه التنظيمات سوف تتعدى إمكانات الطباعة وتتجاوز الحدود الجغرافية لأغلب الدول ، وتخلق وعياً عالمياً ووحدة فكرية وأيديولوجية تتجاوز كل الحدود والحواجز والموانع الفيزيقية ، وعلى ما تقول الباحثة ((ليلى الزبيدي)) في إحدى المجلات التي صدرت عن قسم (( الإنثروبولوجيا )) بجامعة (( إنديانا )) في (( مايو/ أيار ١٩٩٨ )) ، فإن مفهوم ما بعد القومية أصبح الآن واحداً من المفاهيم الأساسية المرتبطة بالألفية الثالثة وأحد التصورات التي يبدو إنها سوف تلازم التنظيم السياسي والاجتماعي في مجتمع الغد .

وقد يكون هذا صحيحاً -على الأقل- في نظر أغلب المفكرين الذين يتغاضون عن قوة وعمق المشاعر الوطنية والقومية ، والذين يتناسون موقف بريطانيا المناهض لفكرة الاندماج الكلي في الاتحاد الأوروبي من أجل الحفاظ على الهوية البريطانية المتمايزة ، وذلك كله برغم الإيمان بأهمية التكتلات السياسية الكبرى ، وإدراكها بأن الأيديولوجيات الوطنية والقومية آخذة الآن بالتراجع والانحسار عن السابق في العالم الغربي المتقدم ، وإن الدولة (( الأمة )) لم يعد لها مصالح بسيطة وواضحة وموحدة أمام الهجمة الشرسة الكبيرة التيارات التي ظهرت مؤخراً ، وأمام تعقد التركيب السكاني الحالي عرقياً ودينياً ولغوياً وثقافيا نتيجة للهجرات البشرية الكبيرة ، والتي شهدها المجتمع الغربي في السنوات الأخيرة .

ومهما يكن الأمر ، فإن الواقع يقول إن الكثيرين على مستوى العالم الآن ، وليس فقط في أوروبا أو في الدول الأوروبية ، يرون بأن الإتحاد الأوروبي كمثال للتنظيم الذي يتجاوز حدود الدولة (( الأمة )) ، ويمكنه التغلب على القوميات التي تقوم على مبادئ السيادة الجغرافية داخل الحدود المكانية لهذه الدولة أو الأمة ، وإنه أفضل صورة ممكنة للتحرك وراء عصر الدولة (( الأمة )) الحالية ، وإذا كانت مشاعر الكراهية المتأصلة والعميقة والمتوارثة تقف وراء قيام فكرة القومية ، وإنها هي الدافع الأساسي وراء الرغبات الانفصالية الحديثة لإنشاء كيانات سياسية مستقلة ، فإن تطور التاريخ يشير إلى إن هذه التكوينات لن تستطيع الصمود طويلا أمام التغيرات المستقبلية الكبيرة والواسعة ، وأمام الهجرات البشرية والتداخلات السكانية والاحتكاكات الثقافية ، والتي سوف تجرف أمامها تلك الكيانات السياسية الصغيرة التي نشأت الآن ، والتي تقوم على الاعتزاز المبالغ فيه بحد كبير جدا بالماضي والتمسك بدعاوى التاريخ ، بدلا من توجيه كل جهودها نحو المستقبل والعمل على تحقيق التقدم الذي يتطلبه ذلك المستقبل .

وعلى ذلك ، فإن الدعوات الانفصالية والشعارات التي تنادي بها تلك الدعوات ، والتي تصدر عن التعصب اللاعقلاني وعن المشاعر القومية التي ترفض الخروج والتحرر من القيود المفروضة على الدولة (( الأمة )) ، والتي سوف تكون عاملا مهما في ترسيخ الجمود وسببا للتخلف عن مسيرة المجتمعات ، والتي أدركت أبعاد ومعنى وأهمية التكوينات المابعد القومية ، والتي ستكون هي الشكل السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي سوف يسود عالم الغد ، بالرغم من كل ما يواجه قيامها من صعوبات .

ولذلك يقول الشاعر الأمريكي المعاصر ((لورانس فرلينجيتي)) في قصيدة له بعنوان ((مازلت أنتظر)) ، في بعض مقاطعها :

((مـازلـت أنـتـظـر عـصـرا يـشـهـد الـقـلـق في مـصـرعـه ونهايته...

ومـازلـت أنـتـظـر قـيـام حـرب تـخـلـص الـعـالـم تـمـامـا من الفوضى الشاملة ...

ومـازلـت أنـتـظـر عـهـدا يـشـهـد اخـتـفـاء الـحـكـومـات من الوجود...

ومازلت أنتظر مولد الدهشة والغرابة ...

ومازلت أنتظر وسيلة تهدم كل القوميات ...

دون أن تقضي على أحد من بني البشر ... ))